

مشاركة رئيس الجمهورية في القمة الإفريقية الفرنسية: عندما يكون المقال في غير مقامه

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

الوضع الداخلي التونسي، حيث انتقل بين عبارات "النهب، العدالة الاجتماعية، المناخ السياسي غير السليم، الفساد..."، موجهها ذلك نحو الفاعلين السياسيين التونسيين وشركاء الحكم. لا يمكن أن يُمَرَّ هذا الخطاب دون أن تستتبعه موجة من النقد والاستهجان العميقين، إذ لا يمكن أن نجد تبريرا لمثل هذا القول خصوصا وأنه يصدر عن رئيس الدولة المسؤول الأول عن السياسة الخارجية، والمُؤتمن على المصالح الحيوية للدولة. في الوقت الذي تبحث فيه الدولة الفرنسية على استعراض قوتها السياسية والاقتصادية كنوع من التذكير بامتداداتها الجغرافية، يقف رئيس الجمهورية التونسية موقف الناقد المعارض للساحة السياسية الداخلية مُلقيا بالكلام على عواقله، متجنباً كل سبل وطرائق الدبلوماسية ونائياً بعقله عن سبل ومفردات الخطاب السياسي الرصين والهادئ.

لا يُمكن إنكار صعوبة وتشابك القضايا الداخلية، من السياسة إلى الاقتصاد إلى الواقع الاجتماعي، لكن السياق الوطني الذي لازال يتلَمَس طريق تأصيل المؤسسات الديمقراطية، ويصطدم بمعوقات متعددة، إضافة إلى إقليم مُتحرّك ومفتوح على كل الاحتمالات، تزيده ارتدادات جائحة كورونا ومخلفاتها الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يُبرر الوقوف موقف المحلّل السياسي كما فعل رئيس الجمهورية. بل يجب على الفاعل السياسي، وبدرجة أولى رئيس الجمهورية أن يلعب دوره الطبيعي وهو البحث عن الحلول من خلال تشبيك العلاقات الدولية وتقديم الضمانات للمستثمر سواء أكان فرداً أو دولة.

تُفهم تصريحات رئيس الجمهورية بأنها ردة فعل أو تسجيل نقاط على حساب شركاء المشهد السياسي التونسي.

بدعوة من الرئيس الفرنسي، شارك رئيس الجمهورية قيس سعيد، يوم الثلاثاء 18 ماي 2021، في أشغال القمة الفرنسية-الإفريقية التي تبحث في تمويل اقتصادات دول القارة الإفريقية المتضررة من تداعيات جائحة فيروس كورونا. تستضيف هذه القمة حوالي 30 رئيس دولة أفريقية وأوروبية بمشاركة رؤساء مؤسسات مالية عالمية مثل صندوق النقد الدولي، حيث تبحث الدولة الفرنسية على تعزيز دورها الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية وتجديد انتشار مؤسساتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية المُتواجدة بقوة من شمال القارة مروراً بدول الساحل والصحراء وصولاً إلى الوسط الإفريقي.

عنونت بعض المصادر الإعلامية التونسية زيارة رئيس الجمهورية إلى فرنسا بزيارة العمل والصدقة. لا شك أن الظرفية الداخلية والعالمية التي تصدّرتها جائحة كورونا وما خلفته من مآزق اقتصادية، تستوجب تفعيل علاقات الدولة التونسية وتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية خصوصاً مع الشركاء التقليديين أمثال الدولة الفرنسية. تُعتبر فرنسا الشريك التجاري الأول لتونس، حيث تنتصب 1400 مؤسسة اقتصادية فرنسية على الأراضي التونسية، كما تستقطب السوق الفرنسية 29 بالمائة من الصادرات التونسية. تتطلب هذه الأرقام، خطاباً سياسياً يُعزّز منسوب الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين، ويدفع الفاعل السياسي نحو البحث عن إمكانيات جديدة للتعاون والشراكة.

لكن المتابع لتصريحات قيس سعيد على هامش القمة المذكورة، لا يجد من مفردات الدبلوماسية السياسية أو الاقتصادية، ما يفهم منه حرصه على البحث على موارد مالية أو دعم سياسي للدولة التونسية. بفائض من مفردات الاتهام والإدانة، تحدث رئيس الجمهورية على

لأمل لشعبه، وبدفع مسارات النمو السياسي والاقتصادي.

في هذا الإطار، كان يمكن لرئيس الجمهورية أن يستثمر وجوده في فرنسا للمشاركة في أشغال القمة الإفريقية الفرنسية، مُوظفا كل قدرات الدولة التونسية باعتبارها تترأس الدورة الحالية لمجلس الأمن الدولي، ومعنيّة بشكل مباشر بالوضع الإقليمي خاصة ليبيا، التي تعتبرها فرنسا أرضا خصبة للاستثمار من خلال إعادة الإعمار، كذلك استغلال حاجة فرنسا إلى موارد طاقة ومالية تبحث عنها في إفريقيا، إضافة إلى حاجة الدولة التونسية إلى موارد مالية من المانحين الدوليين.

من البحث عن الاستثمار الاقتصادي إلى الاستثمار في الأزمة الداخلية، ابتدأت زيارة قيس سعيد إلى فرنسا، وانتهت بإطلاق الكلام على عواوله تاركا الجميع ينتظرون حاصل عائدات مقاله الذي طرحه في غير مقامه.

لكن التصريح يمثل هذا الكلام على أرض دولة أجنبية وفي سياق أُريد له أن يكون فرصة للاستثمار والبحث عن شراكات وفرص تعاون، يجعل من صاحب القول محل شك وإعادة السؤال حول مدى احترامه والتزامه بالانتقال الديمقراطي برمته، ولنتائج الانتخابات وأيضا التزامه بشروط التنافس السياسي ولشركاء الحكم.

من الطبيعي أن يكون للفاعل السياسي رؤية مغايرة للواقع القائم، وأطروحات تتناقض مع ما يطرحه الآخر، لكنه مُطالب بتوضيح استراتيجيته للحكم وإدارة الشأن العام وأن يكون ذلك مُتاحا للنقاش والتداول داخل حدود الدولة وليس كلاما يُطرح على الأثير ويضع الدولة موضع الإحراج الذي يصل حدّ التّهكم، بل ويزيد من توجّس الشركاء الدوليين والمستثمرين. ليست هي المرة الأولى التي يُدلي فيها رئيس الجمهورية بأمثال هذا الخطاب، لكنه هذه المرة تجاوز حدود التّحفّظ الدبلوماسي، وترك فرصة تضخيم الحسابات المالية للدولة التونسية، واهتم بتصفية الحسابات السياسية، على هامش القمة الإفريقية الفرنسية.

إن القضاء العادل ومحاربة الفساد والعدالة الاجتماعية والمناخ السياسي السليم، تتطلب جميعها أن يستوعب الفاعل السياسي شروط الحكم الديمقراطي والشراكة مع باقي الفاعلين من أحزاب وشخصيات ومنظمات، وأن يسعى نحو استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. يسبق ذلك ترتيب البيت الداخلي وتجاوز مواطن الاختلاف التي تجاوزتها الأحداث الاقتصادية والصحية والاجتماعية. تُقاس فاعلية الرؤية السياسية وجدارة الفاعل السياسي بمدى قدرته على خلق مُتنفس سياسي واقتصادي يسمح بضخّ جرعات من